مستقبل التحول الديمقراطي في اليمن

رؤية أولية في ضوء تجربة الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦

سامي محمد السياغي(*)

مع إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦، انقشع غبار المعركة الانتخابية بكل إحداثيات التنافس المحموم الذي صبغ أجواءها، وبذلك الكم الهائل من مفردات الخطاب السياسي التي شكلت بيئة تتناول ذلك الحدث ومادته الجدلية في إطار كافة مستويات الحراك السياسي وعبر قنواته المتعددة، ومع انقشاع ذلك الغبار تجلت العديد من الأبعاد الاستراتيجية المستقبلية التي عادة ما ترافق مثل ذلك الحدث الديمقراطي وتنتج عنه في الوقت نفسه.

وواقع الحال أن الحديث عن الأبعاد الاستراتيجية المستقبلية للانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة، هو حديث يتجاوز مجرد النظر إلى واقع التجربة الديمقراطية التي تمت في إطارها تلك الانتخابات، إلى أفق أوسع يتعلق بحقيقة كون تلك التجربة تمثل محتوى موضوعياً وإجرائياً لعملية التحول الديمقراطي في اليمن، والتحول الديمقراطي وفق هذا المفهوم هو في الأساس عملية (Process) لها شروطها وميكانيزماتها التي تضمن عبر استمرارها البيئة المناسبة لنمو الديمقراطية وتطورها من حيث الموضوع والإجراء على حد سواء.

ونحن في هذه المرحلة أحوج ما نكون إلى استيعاب الواقع سالف الذكر، بحيث تتجه كافة القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والمهتمون

(*) باحث يمني.

من المفكرين والأكاديميين إلى البحث فى الأبعاد الاستراتيجية المستقبلية لتجربة الانتخابات الأخيرة، أو بمعنى آخر البحث فى مستقبل عملية التحول الديمقراطى، على اعتبار أن التحول الديمقراطى يمثل مصلحة عليا للشعب والوطن ومكسباً كبيراً يجب المحافظة على ما تحقق منه والدفع به إلى الأمام، خاصة التحول الديمقراطى – كما أشرت سلفاً – يعد بطبيعته عملية مستمرة، ولكنها لا تسير بالضرورة فى اتجاه واحد فقط، حيث إنها قد تتراجع إلى الوراء فى ظروف معينة، وهنا يكمن عظم المسئولية المجتمعية فى ضمان تطور تلك العملية بصورة منتظمة ومتواترة.

ولعل السطور التالية تفلح فى المساهمة برؤية أولية لرسم ملامح مستقبل عملية التحول الديمقراطى فى اليمن على أثر تجربة الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة، وذلك من خلال عدة نقاط تحاول تسليط الضوء على المشهد الانتخابى عامة، وعلى واقع التجربة الديمقراطية فى إطار مفهوم الديمقراطية، ومستقبل عملية التحول الديمقراطى فى إطار العوامل التى تدفع باتجاه ذلك التحول.

أولاً : المشهد الانتخابى:

اختبرت الجمهورية اليمنية منذ نشأتها فى ٢٢ مايو ١٩٩٠م عدداً من التجارب الانتخابية على أكثر من مستوى، حيث أجريت أولى الانتخابات النيابية فى ٢٧ أبريل ١٩٩٣م، تلتها دورتان انتخابيتان فى الموعد نفسه من عامى ١٩٩٧م و٢٠٠٣م، تخللتهما الانتخابات الرئاسية الأولى فى سبتمبر ١٩٩٩م، والمحلية الأولى أيضاً فى فبراير ٢٠٠١م، وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية والمحلية التى أجريت متزامنة فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م.

وقد جاءت الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة كمحطة جديدة فى مسيرة التجربة الديمقراطية فى ظل ظروف سياسية واقتصادية محلية

وخارجية متغيرة، حيث احتلت العديد من القضايا الساخنة مكان الصدارة فى إطار عملية الشد والجذب بين القوى السياسية الناشطة كافة داخل حدود النظام السياسى. ولعل من أهم تلك القضايا على المستوى المحلى ما تعلق بعملية الإصلاح المالى والإدارى التى دافعت الحكومة مراراً عن عوائدها التى أسهمت فى معالجة العديد من مظاهر الخلل الهيكلى الجسيمة التى ظلت مصاحبة للاقتصاد اليمنى بجوانبه المادية البحتة من ناحية، وانعكاساته الاجتماعية من ناحية أخرى.

فى حين ظلت المعارضة تشكك فى مدى جدوى تلك العملية فى ظل تفاقم العديد من المشاكل الاقتصادية كالبطالة والفقر، واستفحال مظاهر الفساد فى العديد من أجهزة الدولة. ومن القضايا المحلية أيضاً ذلك العبء الثقيل الذى يفرضه الواقع الأمنى المحلى على كاهل الحكومة اليمنية فى ظل التركيبة الفريدة التى تميز منظومة النفوذ القبلى والعشائرى فى اليمن، وفى ظل ظاهرة حمل السلاح المنتشرة بين أغلب أوساط المجتمع اليمنى.

وقد تجلت وطأة تلك الظاهرة خلال حملة التمرد التى قادها الحوثى وأتباعه فى محافظة صعدة، حيث أفرزت تلك الحملة – إلى جانب التداعيات الأمنية – العديد من التأثيرات السياسية غير المباشرة على طبيعة نظرة السلطة والمعارضة إلى قضايا الاستقرار السياسى وتجذير العمل السياسى المؤسسى من خلال الأحزاب والتنظيمات السياسية الشرعية.

وإلى جانب القضايا السابقة وغيرها من القضايا ذات الطابع المحلى، ظهرت العديد من القضايا الساخنة ذات الطابع الخارجى فى إطار عملية الشد والجذب تلك بين كافة القوى السياسية. ومن أهم تلك القضايا ما تعلق بالتداعيات الخطيرة التى كان من المتوقع أن تنال من الأمن والسيادة الوطنية اليمنية على خلفية الحرب الأمريكية على الإرهاب فى أعقاب هجمات سبتمبر

٢٠٠١م. فقد شكل ذلك الوضع مناخاً ملائماً التقت على هداه أغلب القوى السياسية حول هدف المحافظة على سيادة الوطن وأمنه واستقراره، كما شكل أيضاً مناسبة فريدة لتعزيز قناعات تلك القوى بأهمية العمل على تعزيز الاستقرار السياسى والدفع بالعملية الديمقراطية إلى الأمام كصمام أمان لذلك الاستقرار.

ومن تلك القضايا الخارجية أيضاً ما تم تحقيقه من مستويات متقدمة فى علاقات اليمن بجيرانها فى الجزيرة والخليج، وفى منطقة القرن الأفريقى، وانعكاس ذلك على تحول قدر أكبر من اهتمام السلطة تجاه الشأن الداخلى، فى ظل تراجع تأثير بعض القوى الإقليمية على هيكل توزيع النفوذ داخل النظام السياسى اليمنى، الأمر الذى شكل فى محصلته النهائية حافزاً ومصدر ثقة لدى السلطة، لتعزيز شراكتها مع المعارضة؛ بغية دفع العملية الديمقراطية إلى الأمام، وخاصة أن تلك العملية قد أصبحت بنداً مركزياً فى صياغة السياسة الخارجية اليمنية تجاه المجتمع الدولى. وفى تعامل المجتمع الدولى نفسه مع اليمن وحجم الدعم السياسى والاقتصادى الذى يقدمه لها.

وفيما يتعلق بالنقطة السابقة، وبالنظر إلى تلك الظروف والقضايا السياسية والاقتصادية وغيرها، يمكن الإشارة بصفة مبدئية إلى أن الحرص على الدفع بالعملية الديمقراطية إلى الأمام يبدو هدفاً منطقياً وحاجة ملحّة لكافة القوى السياسية فى السلطة والمعارضة على حد سواء. وذلك ينقلنى عبر السطور التالية إلى تسليط الضوء على طبيعة المشهد الانتخابى الذى جرت فى إطاره الانتخابات الرئاسية الأخيرة، مكتفياً بتناول الانتخابات الرئاسية التى استحوذت فى واقع الحال على جلّ التحليلات والتفسيرات، وذلك من خلال التطرق للإطار القانونى والإجرائى المنظم لها وتشكيل الهيئة الدستورية المخوّل لها حق مباشرتها وتنظيمها، وصلاحيات هذه الهيئة، ومن ثم عرض

أهم الخطوات الإجرائية والوقائع التى رافقت انطلاق تلك الانتخابات منذ مراحلها الأولى، وانتهاءً بعرض نتائجها وتقييم هيئات الرقابة المحلية والدولية ومنظماتها لمستوى تطابقها مع المعايير الدولية للانتخابات النزيهة.

١ – الإطار القانونى والإجرائى:

يحدد الدستور اليمنى(*) مدة رئيس الجمهورية بسبع سنوات فقط ودورتين انتخابيتين، كما يحدد عدداً من الشروط الواجب توافرها فى المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية (المادة ١٠٧)، بحيث لا يقل سن المرشح عن أربعين سنة، وأن يكون من أبوين يمنيين ومتمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية ومستقيماً فى سلوكه وأخلاقه، محافظاً على الشعائر الإسلامية، وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائى فى قضية مخلّة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رُدَّ إليه اعتباره، وأن لا يكون متزوجاً من أجنبية أو يتزوج بأجنبية فى أثناء مدة ولايته.

كما يحدد الدستور اليمنى مجموعة من الخطوات الإجرائية المنظمة لذلك الترشيح وعملية الانتخاب ذاتها (المادة ١٠٨)، ومن أهم تلك الإجراءات أن يقدم الترشيح لرئيس مجلس النواب الذى يعرضه فى اجتماع مشترك لهيئتى رئاسة مجلسى النواب والشورى للتأكد من انطباق الشروط الدستورية على طلب الترشيح.

ثم تعرض أسماء المرشحين الذين تنطبق عليهم الشروط الدستورية فى اجتماع مشترك لمجلس النواب والشورى لتزكيته بنسبة (٥%) على الأقل من مجموع عدد الأعضاء الحاضرين، وتكون التزكية بالاقتراع السرى المباشر. والاجتماع المشترك ملزم بتزكية ثلاثة مرشحين على الأقل، ولا تتم

(*) أقر الدستور اليمنى فى أعقاب استفتاء شعبى أجرى عام ١٩٩١م، ثم خضع للتعديل فى بعض مواده فى عام ٢٠٠١م.

الانتخابات بأقل من (٢)، ويعتبر رئيساً للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة من إجمالى أصوات المشاركين فى التصويت، وإذا لم تتحقق تلك النسبة تعاد الانتخابات للمرشحَيْن اللذين حصلا على أكثر عدد من الأصوات.

وتناط مهمة تنظيم الانتخابات وإجراءاتها باللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء التى تم تشكيلها بموجب قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م، وتعديلاته بالقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦م.

وتتشكل اللجنة العليا للانتخابات من تسعة أعضاء(*)، يتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين قائمة تحتوى على (١٥) اسماً يرشحهم مجلس النواب بأغلبية ثلثى أعضائه. ويحدد قانون الانتخابات مجموعة من الشروط فى المرشح لعضوية اللجنة العليا للانتخابات من أهمها تجميد نشاطه الحزبى إن كان منتمياً لحزب أو تنظيم سياسى مدة عضويته فى اللجنة، وعدم ترشيح نفسه فى أى انتخابات عامة أو الاشتراك فى الدعاية لأى حزب أو مرشح آخر. ومدة العضوية فى اللجنة العليا ست سنوات يجوز تجديدها لدورة ثانية فقط. ولا يجوز فصل عضو اللجنة إلا بقرار جمهورى، ويتم انتخاب رئيس اللجنة ونائبه من قبل الأعضاء.

وتتولى اللجنة العليا للانتخابات بموجب المادة (٢٤) من قانون الانتخابات العديد من المهام التى تتمحور حول هدف الإدارة والإعداد لإجراء الانتخابات العامة والاستفتاء العام والإشراف على ذلك والرقابة عليه، ولها ميزانية سنوية خاصة بها تعدها وتقدمها إلى مجلس الوزراء وتُقَرّ من قبل مجلس النواب، وتُدْرج ضمن الموازنة العامة للدولة رقماً واحداً باسم اللجنة العليا.

(*) كان عددهم سبعة أعضاء وتم توسيع اللجنة بموجب التعديل للقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦م، لإضافة عضوين من المعارضة بموجب اتفاق المبادئ الموقع بينها وبين الحزب الحاكم.

٢ – إجراء الانتخابات:

أ – القيد والتسجيل(**):

مع انطلاق عملية القيد والتسجيل للناخبين فى منتصف إبريل ٢٠٠٦م، تعالت أصوات المعارضة المشككة بجدوى الحوار السياسى الذى كان قائماً بينها وبين الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبى العام) منذ ما يزيد على أربعة شهور فى ظل اتهامها له بعدم الجدية فى التوصل لاتفاق ضمانات للانتخابات القادمة يتضمن تعديلاً لقوام اللجنة العليا للانتخابات، ويضمن مشاركة أكثر فاعلية لأحزاب المعارضة فى الإشراف على الانتخابات والرقابة عليها. وذلك ما تم فى نهاية المطاف عقب توقيع اتفاق المبادئ فى يونيو ٢٠٠٦م بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، ممثلة فى تكتل أحزاب اللقاء المشترك، الذى ضم إلى جانب حزب الإصلاح ذى التوجه الإسلامى والحزب الاشتراكى، أحزاب الحق، واتحاد القوى الشعبية، والوحدوى الناصرى.

وقد تضمن اتفاق المبادئ العديد من المحاور التى ركزت على ضمان انتخابات نزيهة وشفافة فى ظل مشاركة فاعلة من المعارضة، حيث تم توسيع عضوية اللجنة العليا للانتخابات بضم عضوين من أحزاب اللقاء المشترك، علماً بأن قوامها منذ تأسيسها لم يقتصر فى حقيقة الأمر على الحزب الحاكم، فهو يضم أصلاً أعضاء من تلك الأحزاب منذ تأسيسها. كما تم الاتفاق على تشكيل لجان الاقتراع والفرز الإشرافية والأصلية والفرعية على قاعدة ٥٤% للحزب الحاكم و٤٦% لأحزاب اللقاء المشترك، فضلاً عن مبدأ حياد الإعلام الرسمى والمال العام والوظيفة العامة والقوات المسلحة والأمن، ومبادئ أخرى عديدة.

(**) بلغ عدد المسجلين فى السجلات الانتخابية ٩,٢٤٧,٣٧٠، منهم ٥,٣٤٦,٨٠٥ ذكور، و ٣,٩٠٠,٥٦٥ إناث.

وواقع الحال أنه قد تم توسيع عضوية اللجنة العليا للانتخابات بموجب ذلك الاتفاق، كما تم إقرار المحاصصة وتنفيذها فى قوام اللجان الإشرافية والأصلية والفرعية، وقد جعل ذلك من المعارضة شريكاً حاضراً فى إطار اللجنة العليا للانتخابات وفى سير الانتخابات ذاتها. ومثل ذلك الوضع –لاحقاً– حجة قوية للحزب الحاكم للرد على اتهامات المعارضة وتشكيكها بنزاهة الانتخابات.

ب – الترشيح والتزكية:

بلغ عدد الذين تقدموا بطلبات ترشيحهم لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية ٦٤ مرشحاً من بينهم ثلاث نساء. وقد بلغت نسبة المستقلين من أولئك المرشحين حوالى ٩٤%، فيما تقدم أربعة مرشحين عن أحزابهم وهم:

١) على عبد الله صالح، عن حزب المؤتمر الشعبى العام.

٢) فيصل بن شملان، عن أحزاب اللقاء المشترك.

٣) ياسين عبده سعيد، عن أحزاب المجلس الوطنى للمعارضة.

٤) عبد الولى محمد يحيى البحر، عن حزب الخُضْر الاجتماعى (انسحب فيما بعد).

وقد تم البتّ فى طلبات الترشيح واستبعاد (١٥) طلباً لم تتوافر فيها الشروط الدستورية، وبقى (٤٩) مرشحاً اقتصر عدد الحاصلين منهم على نسبة التزكية(٥%) على خمسة مرشحين هم:

١) على عبد الله صالح (حزب المؤتمر الشعبى العام).

٢) فيصل بن شملان (عن أحزاب اللقاء المشترك).

٣) ياسين عبده سعيد (أحزاب المجلس الوطنى للمعارضة).

٤) أحمد المجيدى (اشتراكى مستقل).

٥) فتحى العزب (إصلاحى مستقل).

ج- الحملات الانتخابية:

انطلقت الحملات الدعائية لمرشحى الرئاسة فى ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦م، وشهدت تلك الحملات تنافساً إعلامياً شديداً. وقد حددت اللجنة العليا للانتخابات زمناً متساوياً للمرشحين كافة لعرض برامجهم الانتخابية ومهرجاناتهم الجماهيرية فى مختلف المحافظات، وفى أوقات محددة للجميع فى وسائل الإعلام الرسمية كافة. كما حددت اللجنة العديد من الضوابط المنظّمة لعملية الدعاية الانتخابية ضمنتها دليلاً للدعاية الانتخابية.

وقد سارت عملية الدعاية الانتخابية فى مجملها على وتيرة مستقرة، خلا بعض الحوادث الاستثنائية التى وقعت فى بعض الدوائر الانتخابية، ولم ترق عموماً إلى المستوى الذى كان متوقعاً فى ظل ما يعرف عن ظاهرة حمل السلاح المنتشرة فى أغلب أوساط المجتمع اليمنى.

وانتهت الحملات الدعائية قبل يوم واحد من تاريخ الاقتراع المحدد بالعشرين من شهر سبتمبر ٢٠٠٦م، وقد بدأت عملية الاقتراع فى الوقت المحدد فى الدوائر والمراكز الانتخابية كافة، بمشاركة ما يقارب نسبة ٦٤% من المسجلين فى السجلات الانتخابية، وبحضور العديد من ممثلى منظمات الرقابة المحلية والدولية وهيئاتهما.

والملاحظ على الحملات الدعائية أن مرشحى المؤتمر الشعبى العام وأحزاب اللقاء المشترك قد استخدما أقصى إمكانياتهما فى الحشد والتنظيم، فى ظل منافسة شديدة استغلت فيها الأطراف المنافسة أوراق الضغط التى لديها كافة للنيل من بعضها وتحقيق المكاسب الانتخابية فى أوساط الجماهير. فقد

استطاع مرشح اللقاء المشترك على سبيل المثال، أن يوظف العديد من مواطن الضعف والاختلال الكامنة فى أداء الحزب الحاكم فى إطار حملته الدعائية، حيث ركز على مشاكل الفساد والفقر والبطالة، وطرح أفكاراً تتعلق بتغيير طبيعة النظام السياسى ليصبح نظاماً برلمانياً.

كما استفاد اللقاء المشترك أقصى حدود النفوذ السياسى والقبلى المتوفرة لدى أقطاب المعارضة، وبخاصة حزب التجمع اليمنى للإصلاح، حيث تصاعدت حدة خطابه السياسى إلى مستويات متقدمة فى مواجهة مرشح الحزب الحاكم دون أدنى تردد أو خوف. وقد تجلى ذلك النفوذ فى مستوى الحشد الجماهيرى الملحوظ الذى استطاع حزب التجمع بالذات توفيره لمواكبة المهرجانات الخطابية لمرشح اللقاء المشترك.

وقد راهن مرشح الحزب الحاكم فى المقابل على شمولية برنامجه الانتخابى ومدى موضوعيته وحرفيته فى تناول قضايا التنمية والأمن والتطور الديمقراطى، كما راهن على حجم المرونة السياسية التى أبداها مع المعارضة قبل بدء الانتخابات من خلال اتفاق المبادئ الموقع معها، والذى انتقلت بموجبه إلى موقع الشريك فى إدارة الانتخابات والرقابة عليها، الأمر الذى وفر لمرشح الحزب الحاكم مساحة مريحة فى الرد على اتهامات المعارضة المشككة مسبقاً بنزاهة الانتخابات.

كما اعتمد مرشح الحزب الحاكم أيضاً على ما اعتبرته بعض القوى السياسية وشريحة واسعة من الرأى العام اليمنى مفارقة هيكلية جمعت فرقاء الأمس من اليمين الإسلامى واليسار الاشتراكى والعلمانى حول طاولة واحدة وفى إطار مرشح واحد للرئاسة.

٣ – نتائج الانتخابات:

أفرزت الانتخابات فوز مرشح الحزب الحاكم على عبد الله صالح بنسبة ٧٧,١٧% من إجمالى عدد الأصوات، وحصول مرشح أحزاب اللقاء المشترك فيصل بن شملان على نسبة ٢١,٨٢%، فيما حصل باقى المرشحين على النسب التالية:

١) ياسين عبده سعيد ٠,٤٠%.

٢) أحمد المجيدى ٠,١٥%.

٣) فتحى العزب ٠,٤٦% .

وقد أعربت المعارضة (اللقاء المشترك) عن عدم رضاها بنتيجة الانتخابات، واتهمت السلطة بتزوير النتائج، مؤكدة على أن نسبتها من الأصوات لن تقل فى حقيقة الأمر عن ٤٠%. ولكن ذلك الموقف لم يترجم عموماً إلى أى خطوات عملية باتجاه الرفض لنتائج الانتخابات، وخاصة بعد النتائج المتقدمة التى حققها الحزب الحاكم فى الانتخابات المحلية التى أعلنت نتائجها فى موعد لاحق، حيث حصل على نسبة ٧٤,١٢% من إجمالى مقاعد المجالس المحلية للمحافظات، و٧٣,٧٥% من إجمالى مقاعد المجالس المحلية للمديريات.

وفى مقابل اتهامات المعارضة بعدم نزاهة الانتخابات جاءت تقارير هيئات الرقابة الدولية ومنظماتها لتشيد بمستوى تطابق تلك الانتخابات مع المعايير الدولية للانتخابات النزيهة، حيث أكدت تقارير تلك الهيئات والمنظمات وعلى رأسها بعثة الاتحاد الأوروبى التى تألفت من (١١٨) مراقباً مثلوا (٢٢) دولة أوروبية، أن الانتخابات سارت، "بشكل جيد جداً" برغم بعض الاختلالات والخروقات التى أوصت باللجوء للقضاء للحد منها ومحاسبة

المسئولين عنها. كما أشادت تلك الهيئات والمنظمات بالطابع السلمى الذى رافق الانتخابات على خلاف بعض التوقعات بحدوث العديد من مظاهر الاختلال الأمنى وعدم الاستقرار.

ثانياً : واقع التجربة الديمقراطية:

(الشروط والميكانيزمات):

الديمقراطية هى فى الأساس نظام يعمل على تأطير علاقات السلطة داخل المجتمع وفق صيغة متوازنة تحفظ للمحكومين حرياتهم الأساسية وحقهم فى تفويض تلك السلطة وتحديد شكلها وحدود صلاحياتها ومسئولياتها. والديمقراطية مفهوم متعدد الأبعاد حيث يحوى العديد من المبادئ أو الركائز، كما يتميز بالعديد من الخصائص، وذلك التعدد فى حقيقة الأمر هو ما يعطى الديمقراطية قابليتها المرنة للتطبيق فى إطار العديد من المجتمعات ذات الخلفيات الحضارية والثقافية المختلفة. فكل المجتمعات التى تتبنى الديمقراطية إنما تأخذ منها – حرفياً – ميكانيزمات النظام وشروطه أو مبادئه الأساسية، أما خصائصها فلكل مجتمع حق الاختيار من بينها لما يتواءم مع خصوصياته الحضارية والثقافية.

وفى إطار الطرح السابق حول ما هو عام ملزم للتطبيق فى النظام الديمقراطى، وما هو خاص يؤخذ منه ويُرَدّ، لا بد لنا ونحن نحاول استشراف مستقبل الديمقراطية فى اليمن، من النظر فى مدى استفادها للمعايير العامة اللازمة لإثبات مصداقيتها. وواقع الحال – كما أشرت سلفاً – يشير إلى أن هناك العديد من المعايير القياسية لتحديد طبيعة النظم الديمقراطية، وعلى رأسها تلك التى وضعها العديد من المفكرين والسياسيين وبعض الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بتعزيز الديمقراطية فى بلدان العالم المختلفة، ولعل أهم تلك المعايير التى تحظى بإجماع معظم تلك الأطراف ما يلى:

١ – تحقيق المشاركة السياسية، سواء فى شكلها المباشر أو من خلال الأحزاب السياسية.

٢ – ضمانات للمنافسة الحرة والعقلانية بشكل منتظم ومتواتر (حرية الرأى).

٣ – تجنب طغيان الأغلبية أو هيمنتها واستئثارها بكل السلطة، فللأقلية أن تُحترم حقوقها وتصان، فضلاً عن تطوير منافسة حرة بين القوى السياسية دون احتكار المسرح السياسى أو استئصال الآخرين.

٤ – حد أدنى من الشفافية وحرية انتقال المعلومات والمساءلة الحكومية.

وبتطبيق المعايير السابقة على الواقع السياسى اليمنى عامة، وعلى تجربة الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة بصفة خاصة، يمكن لنا أن نخرج بالملاحظات التالية:

١ – مما لا شك فيه أن قدراً كبيراً ملموساً من المشاركة السياسية قد تحقق فى إطار الحياة السياسة عامة، وتعزز بصفة خاصة مع تجربة الانتخابات الأخيرة، سواء كانت تلك المشاركة عبر الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدنى، أم عبر الجهود الذاتية المباشرة من خلال ممارسة الوظيفة العامة والحق فى تشكيل المؤسسات المدنية ذات الطابع الجمعى وإنشائها، فضلاً عن الحق فى إصدار المطبوعات والصحف ذات التوجهات الفكرية والسياسية المختلفة.

٢ – أثبتت تجربة الانتخابات الأخيرة أن حرية التعبير عن الرأى قد وجدت لها متنفساً واسعاً بضمانات كفلها الدستور فى الأساس، ونظمتها الضوابط التى أقرتها القوانين واللوائح الصادرة عن الجهات المخولة دستورياً بمهامّ تنظيم ممارسة تلك الحرية. إن ضمان عقلانية التعبير عن الرأى وانتظامه وتواتره، يتوقف على مدى إدراك المعارضة

لأهمية الاستغلال الأمثل لهذا الحق بالتزام المصداقية فى الطرح والعقلانية فى الاختلاف، كما يتوقف ذلك على مدى التزام السلطة فى تعاملها مع تداعيات استعمال الأطراف الأخرى لذلك الحق، بالضوابط الدستورية والقانونية المنظمة. وواقع الحال أنه بالرغم من بعض مظاهر الشَّطط التى سادت الخطاب السياسى لكافة الأطراف المتنافسة خلال الانتخابات الأخيرة، إلا أن ذلك لن يحسب فى محصلته النهائية إلا فى خانة تطور حق التعبير عن الرأى.

٣ – فوز الأغلبية بأى انتخابات لا يعنى وفق المفهوم الديمقراطى طغيانها واستئثارها بالسلطة دون اكتراث بحقوق الأطراف الأخرى، ففوزها يعطيها فى الأساس حق إدارة السلطة وفق برنامجها الذى نالت بموجبه ثقة الناخبين. وواقع الحال فى أعقاب الانتخابات الأخيرة يؤكد ذلك المفهوم ويؤيده، فحزب المؤتمر الشعبى العام الذى كان قد أكد فى أكثر من مناسبة على لسان رئيسه، أنه لا مكان للمعارضة فى مربع السلطة التى سيديرها فى حال فوزه فى الانتخابات، وهذا من حقه ديمقراطياً – عاد ليوضح نواياه استبعاد لجوئه إلى إقصاء الأطراف الأخرى فى الساحة السياسية، بل على العكس فقد ثمن لها دورها فى إذكاء روح الحراك السياسى بمشاركتها الفاعلة فى الانتخابات، كما حثها على الاتجاه نحو المزيد من المشاركة السياسية لحفز السلطة على تنفيذ مهامها، بما يتفق مع هدف تحقيق المصلحة الوطنية باعتباره الهدف النهائى المفترض لكافة الأطراف.

والمعلوم عن النظام السياسى والمجتمع فى اليمن أن جلّ من يعارضون هم فى الوقت نفسه جزء لا يتجزأ من هيكل الوظيفة العامة بمختلف مستوياتها العليا والمتوسطة والدنيا، وبالتالى فإن الحديث عن الإقصاء السياسى أمر لا

يتفق مع تلك الظروف. وذلك لا يعنى بأى حال أن هناك حقاً مقرراً للمعارضة فى تولى مناصب ذات طابع سياسى يتعلق بمباشرة تنفيذ الحزب الفائز لبرنامجه السياسى الذى نال بموجبه ثقة الناخبين.

٤ – تظل مسألة الشفافية وحرية انتقال المعلومات والمساءلة الحكومية وتداولها، من أكثر المسائل حساسية عند محاولة تقييم مسيرة التطور الديمقراطى فى بلدان الديمقراطيات الناشئة بصفة خاصة، وذلك لارتباط طبيعة تلك المسألة فى الأساس بالعديد من الظواهر الاجتماعية والسياسية من قبيل: درجة مدنيّة المجتمع وطبيعة تركيبته الاجتماعية، ونمط الثقافة السياسية السائد، ومدى تفشى مظاهر الاختلال القيمى والهيكلى فى بنيان النظام السياسى.

وواقع الحال فيما يتعلق بموقع النظام الديمقراطى فى اليمن من مسألة الشفافية وحرية انتقال المعلومات والمساءلة الحكومية وتداولهما، وبخاصة فى ضوء الانتخابات الأخيرة، أنه ما من سبيل للادعاء بأن ما تحقق فى فروع تلك المسألة قد وصل إلى درجة الكمال، كما لا يمكن التنكر فى المقابل لحقيقة وجود قدر مقبول من الشفافية وحرية انتقال المعلومات وإن ظلت قضية المساءلة الحكومية مطلباً ملحًا لم تظهر عوائده الإيجابية حتى الآن، فيما عدا بعض الحالات غير المكتملة التى أثارتها السلطة التشريعية فى مواجهة بعض أقطاب السلطة التنفيذية فى السنوات القليلة الماضية.

ولعله من المنطقى القول بأن الطبيعة التى أشرت إليها سلفاً لمسألة الشفافية وحرية انتقال المعلومات والمساءلة الحكومية وتداولهما، تجعل من المقبول بصفة عامة وبالنسبة لظروف النظام السياسى والمجتمع اليمنى بصفة خاصة، أن يتم زيادة رصيدها تدريجياً فى واقع التطبيق العملى، لتتحول فى المستقبل القريب إلى مكون رئيسى وراسخ فى الثقافة السياسية للمجتمع اليمنى، ويمكن التعليق على مجمل هذه النقطة بأن الجانب الإيجابى فى

التجربة الديمقراطية اليمنية وبخاصة فى ظل الانتخابات الأخيرة، يتمثل فى وجود ذلك القدر المقبول من الشفافية وحرية انتقال المعلومات وتداولها، الذى ظهر فى تنوع الرسالة الإعلامية الدعائية للمعارضة وقوتها، الأمر الذى استنفر معه الحزب الحاكم كل جهوده لتفنيد تلك الرسالة ومواجهتها والرد عليها، كما أن إدراك حزب المؤتمر الفائز بالانتخابات لأهمية مسألة الشفافية وحرية انتقال المعلومات والمساءلة الحكومية وتداولهما، قد تجلى فى العديد من مواد برنامجه الانتخابى لمرشح الرئاسة بصفة خاصة، وقد أكد ذلك الاهتمام خطاب الولاية للرئيس على عبد الله صالح أمام مجلس النواب بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٧م، حيث أشار بوضوح إلى عزمه على تعزيز مبدأ المساءلة الحكومية ومحاسبة المفسدين والمتنفذين فى أجهزة الدولة.

والطرح السابق إذاً يقود إلى الإقرار بوجود قدر معتبر من التطبيق العملى للركائز العامة للنظام الديمقراطى، وقد عززته فى واقع الحال تجربة الانتخابات الأخيرة التى تميزت إلى جانب تمثلها لتلك الركائز، بعدد من الخصائص المعززة للممارسة الديمقراطية ممثلة فى جدية المعارضة وفاعليتها، وتوسيع مشاركتها فى اللجنة العليا للانتخابات والتزام الإعلام الرسمى بقدر واضح من الحيادية فى نقل الرسالة الدعائية للمرشحين المختلفين، فضلاً عن المشاركة الفاعلة دون أية قيود لمنظمات وهيئات محلية ودولية فى الرقابة على الانتخابات، وإشادتها فى تقييمها النهائى بمستوى الالتزام بالمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة.

ثالثاً : عملية التحول الديمقراطى:

(نظرة إلى الأمام):

ذلك إذاً هو مستوى الممارسة للديمقراطية كنظام له شروطه وميكانيزماته، فما هو مستقبل تطور ذلك النظام؟ وفى أى اتجاه؟ إن الحديث

عن المستقبل هنا يعنى الحديث عن التحول الديمقراطى الذى أشرنا إليه فى موضع سابق باعتباره عملية لها شروطها وميكانيزماتها التى تشكل البيئة المناسبة لتطور النظام الديمقراطى، وهى عملية – كما قلت سابقاً– تحتمل التطور فى الاتجاهين الإيجابى والسلبى وفق شروط معينة، فإذا كان الأخذ بالنظام الديمقراطى يعد خياراً متاحاً لأى مجتمع أو نظام سياسى، فإن تحقيق التحول الديمقراطى يمثل عملية تبدأ قبل الأخذ بذلك الخيار ولا تنتهى بعده.

وعملية التحول الديمقراطى كبيئة حاضنة لنمو الديمقراطية تعد من المواضيع التى أثارت اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين السياسيين، وعلى رأسهم صامويل هنتنجتون، ومن المعلوم أن العالم قد مر فى تاريخه المعاصر بثلاث موجات من التحول الديمقراطى بدأت آخرها فى منتصف سبعينيات القرن العشرين، حيث طالت خمسين دولة، ووصلت مداها مع بداية تسعينياته فى ظل ارتداد ثلثى تلك الدول إلى النظام الشمولى، وقد كانت اليمن إحدى تلك الدول التى طالتها رياح التحول الديمقراطى فى أعقاب تحقيق الوحدة فى ٢٢ مايو ١٩٩٠م، حيث اختبرت الحياة السياسية اليمنية العديد من محطات التطور الديمقراطى بدرجات متفاوتة من القوة والضعف، عبر التجارب الانتخابية المتعددة (برلمانية، رئاسية، محلية).

وللتحول الديمقراطى – بحسب هنتنجتون – عوامل معينة تدفع باتجاهه وتحافظ على استمرار تطوره، لعل أهمها بعد عامل تحقيق الشرعية الدائمة للنظام السياسى، تلك العوامل التى تربط بين عملية التحول ذاتها وبين مسائل تتعلق بالوضع الاقتصادى للمجتمع، وطبيعة تماسك قيم التغيير والمعارضة بين جنباته وحيويتها واتزانها، فضلاً عن عوامل أخرى تتعلق بطبيعة الطبقة الوسطى فى المجتمع فى الدفع باتجاه التحول.

وقد ركز هنتنجتون فى الصدد ذاته على دور عامل النمو الاقتصادى ذى القاعدة العريضة، أى ذلك النمو الذى لا تقتصر المساهمة فى تحقيقه على قطاع إنتاجى واحد كالنفط مثلاً، كما ركز أيضاً على أهمية دور الطبقة الوسطى فى تحقيق ذلك التحول والمحافظة على استمرار تطوره.

ووفقاً للرؤية السابقة فإن مستقبل التحول الديمقراطى فى اليمن فى أعقاب الانتخابات الأخيرة يبدو متعلقاً فى الأساس بطبيعة الإنجازات التى يحققها النظام السياسى برمته فى المجالات الاقتصادية والمجتمعية بدرجة أولى، وكل ذلك يعنى أن الدفع باتجاه تعزيز التحول الديمقراطى باعتباره مصلحة عليا للوطن، ينصرف – فى الأساس – إلى ضرورة اهتمام القوى السياسية وقوى المجتمع المدنى كافة والحزب الحاكم فى المقام الأول، بتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادى الممكنة، وتعزيز دور الطبقة الوسطى إلى جانب الطبقات الأخرى فى المجتمع فى رفد عملية التحول الديمقراطى بالقيم المتوازنة وبالكفاءات الفاعلة، فضلاً عن رعاية قيم المعارضة المتزنة والفاعلة.

وذلك يعنى فى المقابل ضرورة إدراك قوى المعارضة بالذات لأهمية دورها الذى وإن كان الوصول إلى السلطة يعد من أهم غاياته، إلا أن المحافظة على عملية التحول الديمقراطى وتعزيزها – وفق العوامل السابق ذكرها – يجب أن يظل الهدف الأكثر أهمية، وهو الأمر الذى يتحقق من خلال ممارسة برامجها ورؤاها السياسية لجوانب القصور القائمة وفق طرح موضوعى منهجى علاجى، فضلاً عن تحاشى التنكر للجوانب الإيجابية التى تحققت فى طريق التحول الديمقراطى، وعدم القفز على الواقع من خلال طروحات التغيير ذات البعد الإلغائى.

وعلى المعارضة أن تدرك إجمالاً أن الحزب الحاكم إنما يمثل أحد عناصر عملية التحول الديمقراطى، وأنها إلى جانب قوى المجتمع الأخرى تمثل العناصر المكملة لتلك العملية التى لن تتم إلا إذا قامت بدورها المنوط بها؛ أسوة بالحزب الحاكم.

وملامح مستقبل التحول الديمقراطى فى اليمن عموماً تبدو واضحة من ناحيتين: ناحية إجرائية تتمثل فى نجاح تجربة الانتخابات الأخيرة عمليا والمشاركة الفاعلة للمعارضة فيها، وأخرى موضوعية تتمثل فى وجود قدر – وإن كان متفاوتاً – من الحرص لدى الحزب الحاكم والمعارضة، على إنجاح التجربة الديمقراطية والسير بها قدماً إلى الأمام.

ويبقى أن نقول: إن عوامل استمرار التحول الديمقراطى ونجاحه لا تُحتكر فى مجرد السباق على صندوق الاقتراع، إنما ترتبط فى الأساس بالإنجازات وتحاشى الوصول إلى مرحلة (مأزق الأداء)، ولعل الحزب الحاكم قد أدرك تلك الحقيقة بحيث عبر برنامجه السياسى لانتخابات الرئاسة عن رؤية مستقبلية متفائلة قد تسهم فى حال تم ترجمتها إلى أرض الواقع، فى رفد عملية التحول الديمقراطى بدفعة قوية إلى الأمام، الأمر الذى يدفع إجمالاً إلى التفاؤل بمستقبل التحول الديمقراطى فى اليمن.

* * * *

المصادر والمراجع

- الدستور اليمنى ١٩٩١م.
- قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م.
- اللائحة التنفيذية لقانون الانتخابات العامة والاستفتاء لسنة ٢٠٠٢م.
- القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م.
- الموقع الإلكترونى للجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء : http://www.sceer.org.ye
- الموقع الإلكترونى لمجلس النواب اليمنى :

http://www.parliment.gov.ye

- الموقع الإلكترونى لوزارة الشؤون القانونية :

http://www.yemen.gov.ye

- الموقع الإلكترونى للمركز الوطنى للمعلومات :

http://www.nic.gov.ye

- مجموعة باحثين، الخبرة السياسية والاجتماعية للنظم الانتخابية (ملف العدد)، مجلة الديموقراطية العدد (١)، يناير ٢٠٠٦م، ص ١٥-١٦٨.
- عمرو هاشم ربيع (محرر)، نظم إدارة الانتخابات فى مصر مع المقارنة بحالة بلدان أخرى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام)، القاهرة، ٢٠٠٦م.

- عبد الغفار رشاد القصبى، الرأى العام والتحول الديمقراطى فى عصر المعلومات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١٩-٢٥.
- سعد الدين إبراهيم (مشرف)، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى (التقرير السنوى ١٩٩٢م)، مركز ابن خلدون ودار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ٢٥٤-٢٩٤.
- الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦ (الجزء الأول): أصداء المرحلة الأولى (القيد والتسجيل – اتفاق المبادئ – الترشيح والتزكية)، المكتب الصحفى، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، سبتمبر ٢٠٠٦م.
- الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦ (الجزء الثانى): أصداء المهرجانات الانتخابية، المكتب الصحفى، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، سبتمبر ٢٠٠٦م.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد المؤسسات العربية

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت لواء المنظمات العربية